



S U D A N

PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS

305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160



بيان

الأستاذ / علي أحمد كرتي

وزير الخارجية

رئيس وفد السودان

أمام

اللقاء رفيع المستوى

[حول دور القانون علي المستويين الوطني والدولي]

٢٤ - سبتمبر - ٢٠١٢م - نيويورك

الرجاء المراجعة عند الإلقاء»

السادة أصحاب السمو و الفخامة والمعالي

الملوك والأمراء ورؤساء الدول والحكومات

السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة

السيد الأمين العام للأمم المتحدة

يُسعدني مُخاطبتكم اليوم في هذا اللقاء رفيع المستوى الذي يُعبر عن شواغل قادة العالم حول قضايا القانون وإعلاء قيم العدالة وتحفيز الجهود الجماعية الرامية لتعزيز سيادة القانون علي الصعيدين الوطني والدولي.

يؤمن السودان علي أهمية سيادة القانون كمبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات مسئولين أمام القانون وعلي قدم المساواة في ظل إحتكام كامل لسُلطة القضاء المُستقل . ويُسعدني أن أنقل لكم أن السودان قد شهد العديد من التطورات التشريعية والقانونية خلال السنوات الماضية ، حيث أكدت هذه التطورات توجه الدولة والمُجتمع نحو ترسيخ السلام وثقافته تأكيداً لأهمية القانون علي الصعيد الوطني السوداني في تمكين السلام وترسيخ تحقيق العدالة وإحترام حقوق الإنسان وبما يتيح تسوية المنازعات في كافة أشكالها بطرق سلمية عادلة. وقد توجت هذه التطورات في إقرار دستور السودان الإنتقالي للعام ٢٠٠٥م و اعتماد العديد من القوانين والتي تمت فيها مُراعاة المعايير القانونية الدولية.

السيد الرئيس ،،،

أرجو أن أشاطركم بأن جهات الإختصاص التشريعية والقانونية والسياسية تعكف هذه الأيام من خلال عملها الدؤوب والمُشاروات الواسعة مع كافة قطاعات المُجتمع السوداني الحكومية والمدنية للمضي قُدماً في صياغة الدستور الدائم

المجتمع السوداني الحكومية والمدنية للمضي قدماً في صياغة الدستور الدائم
للسودان وذلك علي ضوء التطورات السياسية الأخيرة التي شهدتها البلاد خاصة
إنفصال دولة جنوب السودان.

السيد الرئيس ،،،

ونسعي في السودان ليخرج دستور السودان الجديد مؤكداً لقيم الحرية
وسيادة القانون والعدالة واستقلال القضاء وحماية و احترام حقوق الإنسان . مع
مُراعاة أهمية نقل معايير المواثيق والإتفاقيات الدولية لمنظومة القوانين الوطنية.

السيد الرئيس ،،،

يُسعدُنَا أن نُعلن أمام هذا الجمع رفيع المستوى بأن الأوضاع في دارفور تشهد
وبصورة مُتّردة تطوراً إيجابياً مُستمراً لا سيما عقب توقيع وثيقة الدوحة لسلام
دارفور برعاية كريمة من دولة قطر الشقيقة. ولقد شهدت العديد من المؤسسات
الدولية بهذه التطورات الإيجابية ، وقد إنعكس ذلك في الأعداد الكبيرة من أفواج
العودة الطوعية للنازحين من المعسكرات للمدن وعودة اللاجئين. وفي هذا السياق
فإن الدوائر العدلية تعمل وبإهتمام كبير من قيادة الدولة في إجراء التحقيقات
المطلوبة بهدف المحاسبة القضائية لكل من يثبت تورطه في ارتكاب أي جريمة خلال
فترة النزاع. كما تتواصل جهود الدولة الناجحة في تحقيق السلام و إنهاء العديد
من النزاعات القبلية عبر الحوار وسبل التسويات العدلية التقليدية.

السيد الرئيس ،،،

لقد ظل السودان عضواً فاعلاً في محيطه الإقليمي والقاري وعلي المستوى
الدولي حيث صادق السودان علي مُعظم الإتفاقيات الإقليمية والدولية في كافة
المجالات لاسيما إتفاقيات حقوق الإنسان و مُحاربة الفساد والإرهاب والإتفاقيات

المتعلقة بالأسلحة والحد من إنتشار السلاح النووي . وقد نجح السودان في أن يكون الغالب الأعظم من هذه الإتفاقيات جزءاً من قانونه الوطني و لا تزال مسيرة التطور التشريعي تُعني بهذا الأمر من خلال ترقية الأداء التشريعي وتدريب القانونيين بوضع الإستراتيجيات المعنية بتطور آليات العدالة التقليدية التي تعمل إلي جانب الدولة مع وضع اعتبار خاص للشرائح الضعيفة تمكيناً لها للوصول إلي القضاء علي قدم المساواة في إطار تعزيز العدالة وتحقيقها.

السيد الرئيس ،،،

وعلي صعيد تعزيز القانون علي المستوي الدولي ، يؤمن السودان بأهمية إحترام القانون الدولي ومبادئه الراسخة ، كما يثمن السودان المبادئ التي إرتكز عليها ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا السياق يؤكد السودان إيمانه بحق الدولة الكامل و سيادتها الأصلية في تحقيق العدالة. كما يؤمن السودان بأهمية تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية. في هذا السياق يثمن السودان دور محكمة العدل الدولية ويدعو لتعزيز دورها و دعمها. كما يُنادي السودان بأهمية التعاون الدولي المبني علي سيادة و إحترام القانون الدولي من خلال تعزيز السيادة الوطنية وذلك بالإمتناع عن إتخاذ الإجراءات والتدابير الأحادية التي تتخذها بعض الدول ضد أخرى مما يُعد إنتهاكاً لمبادئ القانون الدولي. كما يؤكد السودان علي أهمية العمل لإصلاح المؤسسات الدولية في إطار الأمم المتحدة وتعزيز مبدأ قانونية وديمقراطية وشفافية إصدار القرارات وتمكين الدول المعنية من المشاركة فيها وإصدار القرار بها وبما يمكن من إقرار تساوي الدول ومساواتها أمام القانون.

السيد الرئيس ،،،

ونحن نلتقي اليوم لنُعلي من مبادئ حكم القانون وتحقيق العدالة فإن السودان يضمّ صوته للعديد من الدول التي عبرت عن قلقها من التوجهات التي

تسعى لتسييس العدالة الدولية ولإتخاذ قيم العدالة وسيلة من وسائل الصراع السياسي بين الدول لتعاقب الضعيف وتغض النظر عن القوي.

وفي هذا السياق فإن السودان يؤكد عزمه الأكيد في التعاون الإقليمي والدولي في مجالات تحقيق العدالة وفقاً لالتزامات السودان الدولية ووفقاً لتشريعاته الوطنية . كما يجدد السودان إلتزامه بمُحاربة الإفلات من العقاب وتفعيل حكم القانون ، غير أن وفد بلادي يؤكد رفضه التام وتحفظه علي ما ورد من لغة في البيان الختامي في فقرته الثالثة والعشرين والذي يُشير للدعوة باسم الجميع من رؤساء دول وحكومات مُشاركين في هذا الإجتماع عالي المستوي في ما يختص بالمحكمة الجنائية الدولية لأنها مُنظمة تستند علي إتفاقية دولية تلزم أطرافها فقط وذلك بموجب القانون الدولي ، خاصة و أن جمعٌ مُقدر من شعوب العالم وعدد كبير من الحكومات والدول لا تزال مُتحفظة علي أداء هذه المحكمة وغير مُصادقة علي ميثاقها المؤسس ، كما يشمل تحفظ العديد من هذه الدول علي وجه الخصوص العلاقة التي تربط بين المحكمة ومجلس الأمن وكذلك السُلطة الممنوحة للمُدعي العام ، وعليه فإن تحفُظ السودان علي ما ورد في هذا الإعلان حول هذه المحكمة واجب إدراجه في سجلات هذا اللقاء رفيع المستوي.

السيد الرئيس ،،،

واختتم حديثي بالدعوة لجعل هذه المناسبة كذلك دعوة لنصرة المظلومين من القابعين تحت جيوش الإحتلال في أنحاء عديدة من العالم وعلي وجه الخصوص في فلسطين المُحتلة كما ندعو لتعزيز المساواة بين الجميع أمام القانون.

وشكراً السيد الرئيس ،،،